

تراكم الانكشاف الاستراتيجي العربي، وأهمية البعد الثقافي المهمل

بهجت قرني

الجامعة الأمريكية بالقاهرة،
وجامعة مونتريال - كندا.

أولاً: تحديد السؤال المحوري وأسلوب المعالجة

لنصف قرن على الأقل لم تنقطع التحديات الأمنية التي يواجهها الوطن العربي، تنوعت مصادرها ثم تراكمت وتداخلت: من عسكرية إلى اقتصادية إلى ثقافية. فمثلاً كان هذا الوطن في الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات أكثر قدرة على الفعل ورد الفعل، ثم جاءت كارثة عام ١٩٦٧، ليفقد هذا الوطن جزءاً كبيراً من توازنه ووضوح رؤيته، واعتقد الكثيرون من المراقبين الموضوعيين أن حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ والحظر البترولي بداية مرحلة جديدة لمسيرة تجمعية نشطة، ولكن هذين الحدثين تزامنا في الواقع مع إعادة تشكيل نمط القوة داخل الوطن العربي ونهاية الاستراتيجية الموحدة للتعامل مع الهيمنة الإسرائيلية (مثلاً زيارة الرئيس المصري أنور السادات لإسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧)، والانحياز أكثر فأكثر للمعسكر الغربي أثناء الحرب الباردة^(١). والسؤال المطروح هو هذا: بعد نهاية الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفياتي وتداعيات حرب الخليج الثانية، إلى أي حد تختلف بعض التحديات الأمنية الحالية عن السابقة؟

ورغم أن هذه الورقة طُلبت كجزء من قدح الذهن وإثارة الأفكار، ومع التسليم بالمزايا الإبداعية لأسلوب المعالجة هذا الذي تحتاجه هذه المنطقة في مرحلتها الحالية، إلا أنه لضمان حد أدنى من تواصل الحوار وتحقيق تراكم معرفي، يجب المحافظة على شرطين:

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: Bahgat Korany, «The Arab World and the New Balance of Power in the New Middle East», in: Michael C. Hudson, ed., *Middle East Dilemma: The Politics and Economics of Arab Integration* (New York: Columbia University Press, 1999).

(٢) على الرغم من أن التعبير الشائع هو الأمن العربي، إلا أن تعبير الأمان أوسع في مدلوله، بالإضافة إلى أن «الأمن» يرتبط في الاستعمال العام بالأجهزة البوليسية والمخابراتية (أدين بهذا التمييز للصديقة بسمة قدماني).

١ - توجه منهجي يحافظ على وحدة موضوع الأمان العربي^(٢) وتكامل عناصره: مثلاً العلاقة بين التهديدات الداخلية والخارجية^(٣)، تداخل قطاعات التهديدات: سياسية، عسكرية، ثقافية، وكذلك تداخل مستويات هذا التهديد: قطري، قومي، إقليمي ودولي أو عالمي، والوعي باحتمال اختلاف عوامل الانكشاف الاستراتيجي أو حدتها بين أجزاء الوطن العربي المختلفة: مثلاً عسكرياً في معظم دول الخليج، اقتصادياً في مصر أو المغرب، عرقياً أو مذهبياً في الصومال أو لبنان.

٢ - تفضيل الناحية العملية والبيانات المحددة بحيث نستطيع في حالة وجود أي خلاف تحليلي التوصل إلى إجابة واضحة ولو بعض الشيء عوضاً من إضاعة الوقت في مجادلات مضنية وغير مجدية.

وتطبيقاً لهذين الشرطين، فإن تعريفنا للأمن العربي يتعدى المفهوم الضيق الذي يقتصر على الناحية العسكرية ويؤكد تعدد القطاعات (أمن اقتصادي، سياسي، ثقافي بجانب العسكري) ومتعدد المستويات (قطري وقومي عربي)^(٤).

ومن الناحية الإجرائية، فإن الأمان العربي هو القدرة على مواجهة عوامل الانكشاف الاستراتيجي (Strategic Vulnerability)، وفي حالة الإخفاق القدرة على إدارة الأزمة الناتجة.

وتؤكد هذه الورقة البعد الثقافي للأمان العربي، ليس فقط لأنه حتى عهد قريب أهمل في الدراسات الاستراتيجية العربية والدولية^(٥)، ولكن لأنه يربط بين مستويات التحليل المختلفة من قطرية وقومية وإقليمية وعالمية، ويكون أيضاً حلقة وصل بين القطاعات التقليدية العسكرية والسياسية. وفي الواقع كان رواد الفكر العربي كالحصري مؤكدين على أهمية العنصر الثقافي، كما يعتقد بعضهم حالياً أن هذا البعد في الأمان العربي هو المستهدف بعد التدهور السياسي والاقتصادي الذي أصاب الوطن العربي.

ومن الناحية الإجرائية فإن هذا البعد الثقافي يساعدنا على فهم أسس التخطيط السياسي وأسلوب اتخاذ القرار لمواجهة التهديدات والتحديات: فمثلاً كيف يتعامل متخذ القرار مع التعددية الفكرية الناتجة من ظاهرة «شبكة التلفزيون الإخبارية» (CNN) وانتشار «الإنترنت»، وإذا كان قد تم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية دون دراسة، فكيف يتم التعامل مع فقدان حوالى ٢٠ بالمائة من الإيرادات الجمركية مع تطبيق سياسة

(٢) بسبب هذا التداخل المتزايد بين العوامل الداخلية والخارجية، يفضل بعض متخصصي العلاقات الدولية تسمية مجالهم Intermestics، أي الجمع بين الدولي (International) والمحلي (Domestic).

(٤) لمزيد من التفاصيل حول هذا التعريف، انظر: Rex Brynen, Bahgat Korany and Paul Noble, eds., *The Many Faces of National Security in the Arab World*, Macmillan International Political Economy Series (London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1993).

(٥) للتعقيب على إهمال هذا البعد الثقافي وتأكيد أهميته، انظر على سبيل المثال: Peter J. Katzenstein, ed., *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics*, [sponsored by the committee on international peace and security of the social science research council], New Directions in World Politics (New York: Columbia University Press, 1996), and Bill McSweeney, *Security, Identity, and Interests: A Sociology of International Relations*, Cambridge Studies in International Relations; 69 (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1999).

التحرر التجاري، وكيف يتم احتواء ظاهرة الخوف والحذر من «العربي الآخر» التي تجسدت بعد حرب الخليج الثانية، وكيف يتم إحلال هوية ضيقة بهوية مركبة يتكامل فيها القطري والقومي، وإذا كان الوضع العسكري العربي متأزماً، ويصعب قيام قوة عربية ضاربة من هذه الناحية، فهل يستطيع نمط الثقافة العربية القائم تطوير فكر استراتيجي عربي يستند إلى استغلال القوة اللينة (Soft Power)، مثلاً الإسلامية في ما يتعلق بقضية القدس؟

ولنبداً بالجزء الأول الخاص بواقع الانكشاف الاستراتيجي العربي على:

١ - المستوى العالمي

تأتي الأهمية القصوى لرصد مواقع الانكشاف الاستراتيجي العربي على المستوى العالمي من تميز الوطن العربي كأكثر المناطق اختراقاً من الخارج. وإذا كانت مقولة النظام العالمي كنظام أحادي القطبية تجد لها سنداً إمبريقياً ببرها، فهذا السند يوجد أكثر ما يوجد في المنطقة العربية بالمقارنة بغيرها من أقاليم العالم.

يمكن تحقيق هذا المستوى سواء لعلاقات بين الدول أو شبكة علاقات عبر أممية (Transnational Relations)، وهو المستوى الذي يجب أن يأتي بحق في المقدمة^(١)، ليس لأن الدول والمجتمعات العربية - كجزء من الجنوب العالمي - قليلة الحيلة تجاه قيوده (أو غير مدربة على استغلال فرصه)، ولكن تأتي أهميته القصوى من «تميز» الوطن العربي كأكثر المناطق اختراقاً من الخارج، وإذا كانت مقولة «النظام العالمي كنظام أحادي القطبية» تجد لها سنداً إمبريقياً ببرها،

فهذا السند يوجد أكثر ما يوجد في المنطقة العربية بالمقارنة بغيرها من أقاليم العالم.

وقد فرض هذا المستوى أهميته على منظمي ورشة العمل هذه الذين قرروا أن

(٦) تكاثرت الكتابات عن العولمة حتى إن الشعور يزداد بأن من لم يكتب عن العولمة كأنه لم يكتب. انظر على سبيل المثال: السيد يسين، الزمن العربي والمستقبل العالمي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٨)؛ العولمة والتحول المجتمعي في الوطن العربي: ندوة (مهدة إلى سمير أمين)، تحرير عبد الباسط عبد المعطي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩)؛ العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، ١٩٩٨)؛ شريف حتاتة، العولمة والإسلام السياسي، كتاب الأهالي؛ رقم ٦٥ (القاهرة: مؤسسة الأهالي، ١٩٩٩)؛ «العولمة ظاهرة العصر» عالم الفكر، مج ٢٨، العدد ٢ (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)؛ GEMDEV, *Mondialisation: Les mots et les choses*, coordonné par Michel Beaud [et al.], hommes et sociétés (Paris: Karthala, 1999); David Held and Anthony McGrew, eds., *The Global Transformation Reader: An Introduction to the Globalization Debate* (Malden, MA: Polity Press, 2000); Bertrand Badie et Marie-Claude Smouts, *Le Retournement du monde: Sociologie de la scène internationale*, collection «amphithéâtre», 3^{ème} éd. ([Paris]: Presses de la fondation nationale des sciences politiques: Dalloz, 1999), et Patrick O'Meara, Howard Mehlinger and Matthew Krain, eds., *Globalization and the Challenges of a New Century: A Reader* (Bloomington, Ind: Indiana University Press, 2000).

يخصصوا له ورقة مستقلة، ولذلك لن أتعرض لهذا المستوى العالمي في سطوري هذه إلا في استعراض تداعياته على المستويات الثلاثة الأخرى^(٧).

ومع أن الجانب الأمني التقليدي (أو ما يعرف بـ «High Politics» - أي الجانب العسكري والدبلوماسي بين الدول) لا يزال مؤثراً، فإن هناك ظواهر منافسة تزداد أهميتها وتتلخص في السوقنة، الدولة (للأقليات والهويات)، المجتمعية أو كثافة التفاعلات عابرة الأمم، الأمركة والاستقطاب (بين الشمال والجنوب وأيضاً في داخل كثير من الدول). فأمريكا تمثل ٣٠ بالمئة من الناتج الإجمالي العالمي، ولا يزال اقتصادها ينمو بمعدل ٤,٣ بالمئة سنوياً، ويعتبر سوق أوراقها المالية الأكثر ازدهاراً، ولكن ظاهرة التركيز والاستقطاب العالميين^(٨) تتعدى الولايات المتحدة حيث إن ٨٥ بالمئة من ثروات العالم تتركز في أقل من ٢٠ بالمئة من شعوبه، وهناك ٤٠ دولة في العالم (بعضها عربي) ميزانياتها أقل بكثير مما تملكه مجموعة من الأثرياء المعدودين على أصابع اليد الواحدة. وكجزء من استقطاب - تركيز القوة الاقتصادية، الذي يهم الوطن العربي، يجب أن لا ننسى عملية اندماج الشركات الكبرى، ومن بينها شركات البترول، والتي بلغت ٩٢ عملية بين صغيرة وكبيرة عام ١٩٩٨، بقيمة ١٣٠ مليار دولار مقارنة بـ ٤١ مليار دولار فقط عام ١٩٩٧ وكان أهم اندماج في الولايات المتحدة تملك شركة بريتيش بتروليوم (British Petroleum) لشركة أماكو (Amaco) (٤٤,٦ مليار دولار)، وأهم عمليات الاندماج الأوروبية: بتروفينا (Petrovena) مع توتال (Total) (٧,٤ مليارات)، وعالمياً اكسون (Exon) وموبيل (Mobil) (٥٦ مليار دولار)، وقد استمرت عملية الاندماج عام ١٩٩٩، مثلاً بين YPF الأرجنتينية الوطنية مع ريبسول الأسبانية (١٣ مليار دولار)، وبريتيش بتروليوم وأماكو مع أركو (Arco) الأمريكية (٢٦ ملياراً)، وتوتال/فيينا مع ألف (Alf) الفرنسية (٤٧ مليار دولار)^(٩). ويبدو أن الوطن العربي يسهم بدلوه في هذا الاستقطاب. ففي مواجهة كل دولار عربي يتم استثماره في المنطقة العربية، يتم استثمار ٧٠ أو ٨٠ مثيله في الخارج (أي حوالي ٧٠٠ - ٨٠٠ دولار).

وقد يبين هذا أن البيئة العالمية ليست شراً كلها، وإنما تعتمد تداعياتها على وضع سياسة لاستغلال الفرص المتاحة، وسنأتي إلى هذه النقطة عند الكلام عن التكنولوجيا والمجتمع المعلوماتي، ولكن يكفي هنا القول بأن التقدم التكنولوجي الذي يميز البيئة العالمية حالياً قد يفيد في اكتشاف آبار بترولية جديدة بتكلفة أقل، أي - طبقاً لتقدير زكي

(٧) كمثال على تأثير العولة في المنطقة العربية، انظر: حمدي عبد الرحمن حسن، «العولة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي: رؤية عربية»، المستقبل العربي، السنة ٢٣، العدد ٢٥٨ (أب/أغسطس ٢٠٠٠)، ص ٤ - ٢١؛ محمد الأطرش، «حول تحديات الاتجاه نحو العولة الاقتصادية»، المستقبل العربي، السنة ٢٣، العدد ٢٦٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ٨ - ٣٣؛ منير الحمش، «النظام الإقليمي العربي والتحديات الاقتصادية»، المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٥٢ (شباط/فبراير ٢٠٠٠)، ص ٤٣ - ٥٨، و«هواجس العولة: مشاكل سوء قراءة العلاقة مع العالم»، في: التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٩ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠)، القسم ٢، ص ٧٣ - ٨٢.

(٨) ماجد عبد الله المنيف، «النقط والعولة الاقتصادية»، السياسة الدولية، السنة ٣٦، العدد ١٤٢ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ٣٢ - ٤٩.

(٩) المصدر نفسه.

اليمني - ٣٠ بالمئة أقل مما ينفق الآن، وبالطبع تخفيض نفقات تحلية المياه، بجانب استمرار استغلال التكنولوجيا في النواحي الصحية المعروفة.

ويجرتني هذا إلى الكلام عن المستويات الثلاثة الأخرى: القطري، القومي، الإقليمي.

٢ - المستوى القطري

أو الوطني (Territorial State) وعلاقتها بمجتمعها المدني

تواجه الدولة في المنطقة العربية^(١٠) عدة مشاكل منها:

- فلا يزال بعضها صراحة تحت الحصار، وحتى يتم إبرازها ومهاجمتها على أنها مارقة ومنبوذة من المجتمع الدولي (Rogue or Pariah State)، والأمثلة التي تأتي إلى الذهن بدرجات مختلفة هي العراق، السودان، ليبيا. ورغم أن هذا الحصار يتم اختراقه حالياً (يبلغ عدد الطائرات المدنية من الجنسيات المختلفة التي حطت ببغداد حتى لحظة كتابة هذه السطور ١٩ طائرة، بدءاً بالطائرة الفرنسية وانتهاء بالطائرة الإيرانية ومروراً بالطائرات المصرية، السورية والإماراتية)، إلا أن السودان لم يستطع الحصول على مقعد أفريقيا في مجلس الأمن، رغم ترشيح الدول الأفريقية له.

- وفي كثير من الأحيان فإن حصار الدولة ليس خارجياً فقط، ولكنه وبالخصوص داخلياً - بسبب قوة أو تمكين الأقليات العرقية و/أو جماعات الاحتجاج الاجتماعي. وهكذا تجاوزنا مرحلة الدولة الفاشلة (Failed State) القادرة على احتواء ما لأقلياتها وجماعاتها الاحتجاجية، لنصل الآن إلى مرحلة الدولة المنهارة التي تنهار أمام عناصرها التفكيكية الطاردة (Centrifugal Fragmentary Forces). أول مثال يأتي إلى

(١٠) Bahgat Korany, «Alien and Besieged Yet Here to Stay: The Contradictions of the Arab Territorial State», in: Ghassan Salamé, ed., *The Foundations of the Arab State, Nation, State and Integration in the Arab World*; vol. 1 (London: Croom Helm, 1987)

وقد نشرت ترجمة عربية في المستقبل العربي عام ١٩٨٧ وكذلك ضمن جزأين عن الدولة العربية من جانب مركز دراسات الوحدة العربية. انظر: «الدولة العربية: الأصول التاريخية ورؤى الحاضر (ملف)» المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ٩٩ (أيار/مايو ١٩٨٧)، والأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي (ندوة)، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩). ولتحليل رصين أكثر حداثة، انظر على سبيل المثال: Nazih N. Ayubi, *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (London; New York: I. B. Tauris, 1995), and

علي الدين هلال ونيفين عبد المنعم مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

الذهن هو بالطبع حال الصومال، ولكن السودان ليس ببعيد، فضلاً عن أمثلة أخرى كثيرة.

● ولكن أهم ما تشترك فيه الدول العربية - ولو بدرجات مختلفة - هو تشرذم أساسها الاجتماعي واغترابها، الأمر الذي يدل عليه مؤشرات:

أ - عجز في الشرعية السياسية (Legitimacy Deficit)،

ب - الأساس الأبوي للسلطة السياسية.

ولنأخذ العجز في الشرعية السياسية أولاً. فقد قامت النسبة الكبيرة من هذه الدول على أساس الدفاع عن أهداف كبيرة (التحرر السياسي من الاستعمار والسيطرة الأجنبية، مواجهة إسرائيل، عدم الانحياز) وبانتهاؤ محورية هذه الأهداف في المحيط السياسي الدولي والإقليمي أو الإخفاق في تحقيقها، فإن الدول يجب أن تبحث عن أسباب جديدة للشرعية السياسية.

في بعض الأحيان برزت فكرة دولة الرفاه الاجتماعي (Welfare State)، سواء عن طريق تقوية القطاع العام البيروقراطي، أو ضخ الأموال البترولية بعد طفرة ١٩٧٣/ ١٩٧٤، حيث ارتفعت الدخل البترولية في عام واحد بنسبة ٢٠٩,٣ بالمائة في العراق، ٢٩٩ بالمائة في قطر، ٣٣٦ بالمائة في الكويت، ٤٢٠ بالمائة في السعودية، ٥١٥ بالمائة في الإمارات. ولكن حجم الأموال البترولية يصعب التحكم فيه، وبالتالي واجه بعض الدول البترولية أزمات اجتماعية حادة في الثمانينيات والتسعينيات.

أما بالنسبة لدولة الرفاه الاجتماعي البيروقراطي، فيما سمي في فترة ما بالدول الراديكالية، فإنها أيضاً في طريق الزوال، وتتم الآن إعادة تشكيل الوظيفة الاقتصادية لهذه الدول في إطار سياسات الخصخصة والتكيف الهيكلي، أو ما تسميه المؤسسات الاقتصادية الدولية بلطف بالإصلاح الاقتصادي.

ورغم أن سياسات الخصخصة^(١١) قد تؤدي - من منظور رقمي - إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية، إلا أن تداعياتها السلبية على النسيج الاجتماعي قد تزداد في المدى القصير والمتوسط، فهناك انتشار بعض الأمراض الاقتصادية - الاجتماعية مثل البطالة، والتي قد تبلغ بين الشباب والمتعلمين ٥٠ بالمائة أو أكثر، وازدياد معدل العنف والجريمة، والتفتت الثقافي السلوكي وأنشطة الاقتصاد الخفي.

وبناءً على استخلاص بعض النتائج السلبية من أكبر التجارب العربية في الخصخصة وهي التجربة المصرية منذ منتصف السبعينيات، فإن هذه السياسة أدت إلى زيادة الاستقطاب الاجتماعي، وتعميق التفاوت في توزيع الثروة والدخل^(١٢). ففي خلال

(١١) الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط - الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

(١٢) أماني مسعود الحديني، المهمشون والسياسة في مصر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩).

عقد واحد (١٩٨١ - ١٩٩١)، زادت نسبة الفقراء من ٣٠ بالمئة إلى ٤٦ بالمئة وفي خلال عامين انخفض نصيب أفقر ٤٠ بالمئة من سكان مصر في الدخل القومي من ١٩,٥ بالمئة إلى ١٧ بالمئة بينما ارتفع في عامين نصيب أغنى ٢٠ بالمئة من ٤٢,٥ بالمئة عام ١٩٩١ إلى ٤٥,١ بالمئة عام ١٩٩٣.

وحتى دون الدخول في تفصيلات علاقة هذه الدولة مع مجتمعها المدني أو جماعات الاحتجاج وجماعات العنف، فإن سياسة التحول الديمقراطي^(١٣) تبدو وكأنها سياسة حكومية دفاعية أكثر منها وسيلة جادة لتأسيس عقد اجتماعي جديد. ومثلاً في تقصّ بحثي أخير عن التحول الديمقراطي في المغرب^(١٤) الأقصى حتى وفاة الملك الحسن الثاني، أدهشني زيادة عدد الجمعيات الأهلية في مجالات مثل الرعاية الاجتماعية وحتى الدفاع عن حقوق الإنسان، ولكن دون أن يحدث «دمقرطة» مساوية في العلاقات السياسية.

أهم ما تشترك فيه الدول العربية - ولو بدرجات متفاوتة - هو تشرذم أساسها الاجتماعي واغترابها. الأمر الذي يدل عليه مؤشران: عجز في الشرعية السياسية، والأساس الأبوي للسلطة السياسية.

ولكن الجري وراء تحسين التصور الدولي عن دولة ما دون أساس داخلي متين يجعل من الدولة فريسة سهلة لما نستطيع أن نسميه الآن المشروطة (Conditionality) السياسية، على غرار المشروطة الاقتصادية من صندوق النقد والبنك الدوليين، الأمر الذي يجعل الدولة سهلة الانكشاف أمام ذرائع التدخل الخارجي.

وفي الواقع فإن أزمة الدولة القطرية تتعدى نظامها السياسي إلى نمط علاقاتها الاجتماعية القائمة على ثقافة سياسية أبوية.

وقد بيّن هشام شرابي^(١٥)، أن الأبوية الجديدة السائدة منذ القرن التاسع عشر في الإمبراطورية العثمانية وبعدها في معظم الدول العربية، تستند إلى العائلة الأبوية كحجر

(١٣) أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير سعد الدين إبراهيم (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، و Rex Brynen, Bahgat Korany and Paul Noble, eds., *Political Liberalization and Democratization in the Arab World*, 2 vols. (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1995-1998), vol 1: *Theoretical Perspectives*, and vol. 2: *Comparative Experiences*.

Bahgat Korany, «Monarchical Islam with a Democratic Veneer: Morocco,» in: Brynen, (١٤) Korany and Noble, eds., *Ibid.*, vol. 2: *Comparative Experiences*, pp. 157-185.

Hisham Sharabi, *Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society* (New York: (١٥) Oxford University Press, 1988).

وقد نشر مركز دراسات الوحدة العربية الترجمة العربية، انظر: هشام شرابي: **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، نقله إلى العربية محمود شريح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، وط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

الزاوية ومحتواها الأساسي في تنظيم علاقات السلطة، ولكن بدءاً من العائلة التي تضطلع بعملية التنشئة الاجتماعية ومروراً بشيخ القبيلة والزعيم الديني وناظر المدرسة، والسمة الأساسية لكل هذه المؤسسات هي نظام الولاء المطلق والاعتماد على الطاعة.

ويذكر شرابي أن الأبوية الجديدة كمرحلة تاريخية تعد سابقة على الرأسمالية من حيث التطور، ويرى من ناحية ثانية، أنه على الرغم من عملية التحديث العسكري/ البيروقراطي، وتلك الخاصة بالنظام القانوني والتشريعي، التي قام بها العثمانيون في المجتمعات العربية التي خضعت لحكم امبراطوريتهم، لم يستفد منها العرب، لأنها عملية اتسمت بالفرض من ناحية، وكان سببها الأساسي تلك المواجهات التي حدثت بين أوروبا والمجتمعات العربية، بداية بالحملات الصليبية وحملة نابليون على مصر في القرن التاسع عشر من ناحية أخرى. ومحصلة هذه التبعية هي دول المجتمع الأبوي الجديد، ذات البنى المشوهة والازدواجية الاجتماعية والعقائدية: الليبرالية العلمانية/الأصولية الإسلامية، القومية العربية/الدولة القطرية، الدول التقدمية/المحافظة....

وتزداد ضرورة تلافي العجز في الشرعية السياسية وضرورة تأسيسها في الوقت الحاضر بسبب أن معظم القيادات العربية متقدمة في السن بعد استمرارها في الحكم من عقدين إلى ثلاثة، وبالتالي نحن في مواجهة معضلة الخلافة السياسية.

٣ - المستوى القومي

كُتبت في الداخل والخارج مئات إن لم يكن آلاف الدراسات عن القومية العربية وأسسها، أو عن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وتداعياته، والحرب الباردة أو الساخنة العربية... وإذا كان لي في هذه العجالة أن أشير بإصبع إلى مؤشر أساسي للأزمة على هذا المستوى: فهي المفارقة الصارخة بين القول والفعل، بين المنطوق به والمسكوت عنه.

وتحليل مضمون ميثاق الجامعة العربية - المنظمة الإقليمية التي تم تزامن تأسيسها مع قيام الأمم المتحدة - يبين هذه المفارقة. فقد تم تقديمها للشارع العربي على أنها تجسيد لحلمه في الوحدة، ولو حتى على خطوات (بيت العرب). ومع ذلك فإن الإصرار على الدولة القطرية وسيادتها ومميزاتها يظهر حوالى ٤٨ مرة في هذا الميثاق، وقد يكون من الواقعي إنشاء الجامعة كرابطة بين الدول لتكريسها وليس سلطة فوقها، وكان من الأحرى الاعتراف صراحة بهذا الواقع.

على العكس يستمر الإصرار على الوحدة، ولو حتى اقتصادياً، فالمفارقة هنا أن الرغبة في التعاون الاقتصادي العربي تعود إلى ما قبل توقيع مراسيم إنشاء المجموعة الأوروبية في الخمسينيات، وأن هذا التعاون أحوج ما يكون في زمن التكتلات الاقتصادية العالمية المتزايدة والأخطار الناجمة عن تحرير التجارة العالمية^(١٦).

(١٦) محمود عبد الفضيل، مشرف، الاقتصاد العربي في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٨)، ص ٩ - ٣٠. والعرب ونظام عالمي جديد: أعمال الندوة التي عقدها الجمعية في القاهرة، ١٣ - ١٤ سبتمبر ١٩٩٢، تحرير مصطفى كامل السيد وصلاح سالم زرنوقة، قضايا التنمية؛ ١٠ (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٨)، ص ١٣ - ٨٢ و ٣١٥ - ٣٢٦.

فممثلاً في حالة تحرير تجارة القمح، فسوف تخسر الدول العربية حوالي ١٠٦ ملايين دولار على صعيد الإيرادات العامة، بالإضافة إلى حوالي ٢٥٠ مليون دولار بالنسبة للسلع الزراعية الرئيسية.

وقد قرر العرب أن يبدأوا منطقة التجارة الحرة بينهم عام ١٩٩٨^(١٧) بتخفيض الجمارك بنسبة سنوية غاية في التواضع وهي ١٠ بالمئة، خاصة أن التبادل التجاري العربي كان ٢١ مليار دولار عام ١٩٩٦، بينما حجم التجارة الدولية ٥١٢٠ ملياراً (أي أقل من ٤ بالمئة)، ثم هناك الاستثناءات التي بلغت في بعض التقديرات ٦٠٠ سلعة، والتي استند معظمها إلى مبررات غير اقتصادية (وأكثرها اجتماعية). وترتب على ذلك أنه بعد عامين من تنفيذ البرنامج الذي أعلنت عن تطبيقه ١٤ دولة عربية لم تتجاوز السلع التي

خضعت للتبادل الحر وفقاً للبرنامج عدداً محدوداً من السلع الهامشية (مثل المنظفات والصابون والشامبوهات) بينما ظلت السلع الغذائية والهندسية ومواد البناء والنسيج والملابس الجاهزة.. خارج نطاق التبادل الحر. ثم أضف إلى هذه المفارقة بين القول والفعل درجة التنافس والازدواجية في عمل مؤسسات العمل العربي المشترك، وفي هذه الحالة بين مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن المجري وراء تحسين التصور الدولي عن دولة ما دون أساس داخلي متين يجعل من الدولة فريسة سهلة لما نستطيع أن نسميه الآن المشروعية السياسية على غرار المشروعية الاقتصادية من صندوق النقد والبنك الدوليين، الأمر الذي يجعل الدولة سهلة الانكشاف أمام ذرائع التدخل الخارجي.

وقد حاول بعضهم أخيراً اختصار المدة الزمنية للبرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة^(١٨) عن طريق رفع شريحة الخفض الجمركي إلى ١٥ بالمئة بدلاً من ١٠ بالمئة سنوياً، وموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية على ذلك، وإعلانه أثناء دورته الـ ٦٨ (في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨) برنامجاً تنفيذياً ذا ثلاث سنوات (حتى عام ٢٠٠٢)، ومن الصعب الحكم على صدقية تنفيذ هذا القرار حيث إن حوالي ٨٠ بالمئة من القرارات العربية التي تمت الموافقة عليها بالإجماع لم يتم تنفيذها خلال السنوات الخمس التي تلت إصدارها.

وفي هذا الصدد على الرغم من كثرة الكلام عن العولمة والتزام العرب المعلن بمواجهتها، فهناك أمور أساسية - على هذا المستوى الاقتصادي - لم يتم إقرارها^(١٩).

- عدم وجود سياسة استثمارية عربية قادرة على توجيه المدخرات العربية في الاتجاه الصحيح (وذكرنا الأرقام في الكلام عن المستوى العالمي).

(١٧) سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩).

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٠١ - ٢٢٩.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٠١ - ٢٢٩.

- عدم وجود أهداف واضحة للتصنيع العربي والتكامل الصناعي العربي، مما خلق كيانات تنافسية ضعيفة غير قادرة على التطور أو الاستفادة من مزايا التكنولوجيا الجديدة.

- ضعف القطاعات الإنتاجية وتخلفها في مواجهة بعض الضروريات مثل فجوة الأمن الغذائي، التي تصل الآن إلى ٤٠ مليار دولار، واستمرار البطالة والمديونية والعجز في موازين المدفوعات.

٤ - المستوى الإقليمي^(٢٠)

في لحظة كتابة هذه السطور يسيطر على الأنباء الإقليمية والعالمية تزايد «الانتفاضة الثانية» ودخول عملية السلام إلى غرفة العناية المركزة، وإذا وضعنا هذه الأنباء في إطار زمني يتعدى الخبر اليومي، فإنها تؤكد التصورات عن منطقة الشرق الأوسط (العالم العربي + دول الجوار: إيران، إسرائيل، تركيا) على أنها في المقام الأول بؤرة صراع، بين العرب وإسرائيل أولاً، ثم بعد حرب الخليج الأولى بين بعض العرب وإيران، ومنذ حرب الخليج الثانية بين العرب أنفسهم.

وفي الواقع تأتي المنطقة في مقدمة مستوردي السلاح (حوالي ثلاثة أرباع صادرات العالم الصناعي)، وتخصص دول الخليج نحو ٢٠ بالمئة من ميزانيتها لهذا الاستيراد، ومع ذلك فإن الشعور العام هو أن الوطن العربي بالمقارنة بجيرانه هو حلقة ضعيفة من الناحية العسكرية وأن «ميزان الضعف» الذي يميزه يقدم أساساً واهياً في إدارته للصراع.

فمثلاً أمام إسرائيل عام ١٩٤٨ كثرة عديدة عربية هائلة، وحشد عسكري هزيل (أقل من نصف بالمئة من السكان) وتسليح متقدم ولكنه متخلف الاستعمال، ومحدودية في الخبرة القتالية، وانقسام استراتيجي وتشردم في القيادات، مقابل أقلية عديدة إسرائيلية، وحشد عسكري إسرائيلي هائل (١٠ بالمئة من السكان) وتسليح متقدم يستغل طاقته، وخبرات قتالية غزيرة، وهدف استراتيجي موحد، وقيادة موحدة. ولذلك نرى الآن في معظم أجهزة الإعلام العربية الرسمية أن الصراع تغير من صراع وجود إلى صراع حدود، وأن الحرب النظامية - منذ زيارة الرئيس السادات للقدس - ليست خياراً استراتيجياً للعرب^(٢١). على العكس، سيطرت على هذه الجبهة استراتيجية التفاوض التي تتسم بالآتي:

(٢٠) Hudson, ed., *Middle East Dilemma: The Politics and Economics of Arab Integration*, and

التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٩.

(٢١) سعد الدين إبراهيم، «علم النكبات العربية.. دروس وعبراء» السياسة الدولية، السنة ٣٤، العدد ١٣٣ (تموز/يوليو ١٩٩٨)، ص ٨٩ - ٩٨. وهذه المقالة جزء من ملف تحت عنوان: «خمسون عاماً من الصراع العربي - الإسرائيلي: مراجعات نقدية.. ورؤى مستقبلية»، ص ٨٨ - ١٤٩. انظر أيضاً: «مستقبل التسوية السلمية بعد ٢٠ عاماً من معاهدة السلام (ملف)» السياسة الدولية، السنة ٣٥، العدد ١٣٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)، ص ٨٣ - ١٤٧.

- البطء الشديد.

- الوقوع تحت المظلة الأمريكية.

- التآرج (خطوة للأمام وخطوتان للوراء).

- الثنائية (ولا يشذ عن هذا المطلب الإسرائيلي إلا اجتماعات المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية، التي هي مطلب إسرائيلي أيضاً).

- عدم الشفافية (من الجانب العربي)، فمثلاً أبلغ بعض المصادر الإسرائيلية الأمريكيين بوجود مباحثات سرية في أوصلو مع الفلسطينيين، كما استعان الوفد الإسرائيلي بالحامي الإسرائيلي المعروف يوئيل سنغر من الولايات المتحدة ليكون المستشار القانوني للوفد الإسرائيلي، والذي قام باختبار استراتيجية الوفد الفلسطيني من خلال تقديم أكثر من ١٠٠ سؤال لأبي علاء (أحمد قريع) أثناء ٣٠ ساعة من المفاوضات.

هناك أمام إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ كثرة عديدة عربية هائلة، وحشد عسكري هزيل (أقل من نصف بالمئة من السكان) وتسليح متقدم ولكنه متخلف الاستعمال، ومحدودية في الخبرة القتالية وانقسام استراتيجي وتشردم في القيادات..

في هذا الإطار التفاوضي هناك بعض «الحروب المحدودة» سواء ضد الفلسطينيين أو في الجنوب اللبناني.

أما مع إيران^(٢٢)، فالصراع ليس صراع وجود وإنما صراع حدود. ولكن التناقض الأساسي منذ نهاية السبعينيات هو فيما يتعلق بالنظام السياسي وأساسه

الاجتماعي وتوجهه العقائدي، وحتى قبل وصول «المعتدلين» إلى الحكم، أصبح الهدف الأول للنظام الإيراني ليس تصدير الثورة وتغيير المنطقة، بقدر ما هو تأكيد دور إيران كمحور مركزي أو قوة إقليمية عظمى في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من الارتفاع المالي لأسعار البترول الذي قد يحسن من وضعية الاقتصاد الإيراني إلا أن هذا قد لا يكون كافياً لمواجهة تضخم يصل في بعض القطاعات إلى ٤٠ بالمئة وبطالة تزيد على ٢٠ بالمئة.

وعلى الرغم من أن حدوث الثورة الإيرانية غير من ميزان القوى الإقليمي لصالح الوطن العربي في مواجهته مع إسرائيل، إلا أن اعتقال ١٣ حاكماً ومعلماً يهودياً ومحاكمتهم وعمليات حزب الله على الجبهة اللبنانية - على سبيل المثال - يجب أن لا

(٢٢) وليد محمود عبد الناصر، «عشرون عاماً بعد الثورة: إيران وإشكاليات التحول من الثورة إلى الدولة»، السياسة الدولية، السنة ٣٥، العدد ١٣٦ (نيسان/أبريل ١٩٩٩)، ص ٨ - ٢٧؛ عبد الله يوسف سهر محمد، «السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار»، السياسة الدولية، السنة ٣٥، العدد ١٣٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)، ص ٨ - ٢٣، و«مستقبل الدور الإيراني (ملف)»، المستقبل العربي، السنة ٢٣، العدد ٢٥٨ (آب/أغسطس ٢٠٠٠)، ص ١٧٠ - ١٩١.

تجعلنا نتصور أن إيران وإسرائيل «عدوين نشطين» وأن أولوياتهما أن يتربص كل منهما بالآخر (تذكر فضيحة «إيران غيت» Irangate).

ووضعية الوطن العربي مع تركيا جد مختلفة، فحتى مع علمانية تركيا المسيطرة، فليس هناك صراع عقائدي أو اجتماعي مباشر، ولكن التنسيق التركي - الإسرائيلي، حتى وإن لم يكن تحالفاً عسكرياً رسمياً، يغير من موازين القوى الإقليمية، خاصة فيما يتعلق بسوريا^(٢٣).

وقد تتغير مسارات هذا الصراع هبوطاً وصعوداً، ولكن ما يحكمها الآن، كما هو في المستقبل، سيظل في المقام الأول علاقات المياه، فالمعروف أن سكان المنطقة العربية يشكلون ٣ بالمئة من سكان العالم، غير أن الطبيعة لم تمنحهم إلا واحداً بالمئة من موارد المياه القابلة للتجدد، وهذا المعدل في انخفاض مستمر، مما يجعل من الأمن المائي بنداً متزايد الأهمية على جدول أعمال الوطن العربي، وإدراجه حتى في مؤتمرات القمة، على أساس أن هذا الضعف الهيكلي لن يتغير بسبب وجود كل مصادر الأنهار الإقليمية التي يعتمد عليها العرب خارج نطاق سيطرتهم الجغرافية، وإن النمو السكاني العربي سيؤدي بحلول عام ٢٠٢٥ إلى خفض نصيب الفرد من المياه في البلدان العربية بحوالى ٥٠ بالمئة^(٢٤).

ثانياً: طريق الصحوة مع الحفاظ على الهوية

في أواخر الستينيات قال الفيلسوف المصري زكي نجيب محمود متحسراً: «إنني أقولها صريحة ورزقي على الله، إننا على درجة من التخلف أدعو الله ألا تطول معنا بحيث ندخل عصرنا هذا، وعقيدتي أننا لو استطعنا أن ندخل القرن العشرين في أواخر أعوامه لكان ذلك خيراً نحمد الله عليه».

وفيلسوف مصري آخر - فؤاد زكريا - يتهم الثقافة العربية بالعقم والحرفية، ثقافة اتباعية تكرر الخرافة والتواكل واللامبالاة، تقاوم الصفة الإبداعية وتكرس الصفة النقلية والحرفية، أو كما يقول حسن حنفي بعد إقامته في المغرب وباريس، ثقافة تكلست وتجمدت وتقدست، واقعة تحت ظل السياسة التي تعمل على إبقاء الواقع على ما هو عليه، مع استقطاب بين الدولة السلطوية وردود الفعل العصبية للطليعة المهمشة والمحبطة، بحيث إن مؤتمر مستقبل الثقافة العربية الذي عقد عام ١٩٩٧ لم يستطع أن يخرج ببيان مشترك.

في مواجهة هذا التجمد والتكلس والاستقطاب في الإطار الثقافي، هناك غزو العولمة والثورة المعلوماتية^(٢٥).

(٢٣) «التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي»، في: التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٨ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩)، ص ١٩٣ - ٢١٢، وجمال عبد الله معوض، «التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي»، المستقبل العربي، السنة ٢١، العدد ٢٣٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)، ص ٦ - ٣٠.

(٢٤) المياه في العالم العربي: آفاق واحتمالات المستقبل، تحرير بيتر روجرز وبيتر ليدون؛ ترجمة شوقي جلال، دراسات مترجمة؛ ٤ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧).

(٢٥) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في الدولة والمجتمع بالعالم العربي (أبو ظبي: المركز، ١٩٩٨).

فلا شك في أن ما يميز التفاعلات الدولية الحالية هو الدور البارز لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتأثيرها اليومي المباشر في الفرد العربي، في اتجاهات مختلفة وحتى متعارضة. فمثلاً في مسح تمهيدي^(٢٦) عن آثار انتشار قنوات البث التلفزيوني الأجنبي المباشر في منطقة الخليج العربي تبين أن هذا البث ساعد المحطات التلفزيونية الوطنية على رفع مستوى إنتاجها وتقنياتها وطرق تقديم برامجها، وأنه في المغرب مثلاً تبين وجود علاقة وثيقة من الناحية الإحصائية بين الميل لمشاهدة البرامج التلفزيونية الأجنبية من جهة، وبعض المواقف مثل دعم المساواة بين الجنسين، وتأييد الممارسات السياسية الديمقراطية من جهة أخرى. كما أن اكتشاف صلاحية التعليم عن بعد وانتشاره بعد تخفيض تكلفته سيكون له أيضاً أثر مباشر في الحياة اليومية للفرد العربي. ولكن المنطقة العربية لا تزال في هذا الصدد في أول الطريق حيث تستحوذ الدول الصناعية على نسبة ٩٣ بالمئة من مستعملي الحاسوب.

ففي الأردن^(٢٧) مثلاً وطبقاً لدراسة أجراها مركز المعلومات الوطني (الذي تأسس عام ١٩٩٢) يقدر عدد العاملين في مجال الحاسوب بنحو ٥١٠٠ شخص، منهم ٤٠ بالمئة يعملون في القطاع الخاص، و٦٠ بالمئة في القطاع العام، ويقدر أيضاً أنه طبقاً لاحتياجات عام ١٩٩٨ كان ينقص المؤسسات العامة ١٧٠ محللاً ومبرمجاً من ذوي الخبرات، والقطاع الخاص ١١٠، رغم وجود أكثر من ٢٠٠ شركة تعمل في هذا المجال، ولكن النظام التعليمي غير قادر على الوفاء بالاحتياجات، وسيستمر هذا الوضع مع زيادة الطلب الناتج من زيادة استعمال الانترنت.

وقد تكون الفجوة بين العرض والطلب أقل اتساعاً في الدول البترولية، ففي الإمارات العربية^(٢٨) بلغت قيمة رأسمال شركة اتصالات (تأسست عام ١٩٧٦) ٤,٢ مليار دولار عام ١٩٩٥، ونما معدل إشغال الخطوط الهاتفية من نحو ٢٥ مليون دقيقة مدفوعة الأجر عام ١٩٧٦ إلى أكثر من ١٩٠٠ مليون دقيقة عام ١٩٩٦. وفيما يتعلق بنسبة الإشغال دولياً، فقد نمت من أقل من ١٠ ملايين دقيقة عام ١٩٧٦ إلى ٥٠٤ ملايين عام ١٩٩٥. وكانت الإمارات من أوائل الدول التي استخدمت خدمة الهواتف الخلوية أو المحمولة منذ عام ١٩٨٢ باشتراك ١٣٠٠٠ مشترك في الشبكة، وفي عام ١٩٩٤ كان هناك ٧٢٠٠٠ مشترك، وكان الهدف هو زيادة عدد المشتركين إلى نصف مليون عام ٢٠٠٠، حيث خصصت الخطة الثلاثية (١٩٩٧ - ٢٠٠٠) لهذه الشركة نحو ٨٢٢ مليون دولار للإنفاق على تطوير الخدمات. بالتالي ارتفعت قيمة الواردات الإجمالية عام ١٩٩٤ من معدات وأجهزة الاتصالات إلى ١٦ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣٥ بالمئة في عام واحد، ولا شك في أن هذا الطلب سيزداد مع ازدياد مؤتمرات الفيديو التي تنتشر في دوائر الأعمال وكذلك نظم التعليم عن بعد.

وبالمقارنة بالإمارات فإن مصر^(٢٩) لا تزال نسبياً في بداية طريق المعلومات، ولكن

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٥١ - ٩٦.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٠١ - ٢١٨.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٧٧ - ٢٠٠.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٧٧ - ٢٠٠.

الخطوات سريعة بدءاً بالإصلاح الهاتفي، حيث إن هناك الآن خمسة ملايين خط هاتفي تسير بانتظام، بواقع ٨ هواتف لكل ١٠٠ مواطن (سُدس المعدل الموجود في أوروبا وتُمن المعدل الموجود في الولايات المتحدة وكندا). ولكن العامل المهم ليس فقط دخول الإنترنت إنما الانخفاض النسبي لسعر الاشتراك من ١٠٠ دولار في الشهر عام ١٩٩٦ إلى ٢٠ دولاراً عام ١٩٩٩ في القاهرة. وقد زاد عدد مستعملي الإنترنت من ٢٠٠٠ عام ١٩٩٤ إلى ٢٥,٠٠٠ عام ١٩٩٧ وإلى ١٨٠,٠٠٠ عام ١٩٩٩، منهم حوالي ٥٠٠٠ مستعمل ينتشرون في ٣٠ وزارة ومؤسسة حكومية، وهذا المعدل في ازدياد مستمر وسريع بسبب استعمال الإنترنت في القطاع التجاري ومجهودات «مركز المعلومات واتخاذ القرار» التابع لمجلس الوزراء المصري في نشر استعمال الإنترنت في المحافظات.

وعلى الرغم من أن عدد مستعملي الإنترنت في الوطن العربي لا يزال أقل من واحد بالمائة بالمقارنة بما بين ٣٠ بالمائة و٤٠ بالمائة في العالم الغربي، فإن التأثير السياسي بدأ في الظهور على مستوى الوطن العربي ككل.

فمن ناحية أصبح المواطن «مفيساً»، كما يقول بعض العرب، أي مخصص له بطاقة مركزية مليئة بالمعلومات العامة والشخصية يسهل استشارتها من جانب السلطات، ومن ناحية أخرى أصبح المواطن على دراية أكبر بما يدور حوله بعيداً عن سيطرة دوائر الإعلام الرسمية. ومن السهل الآن فتح الإنترنت للتعرف على التحليلات الصحفية المختلفة حتى المقالات التي حذفها الرقابة من الصحف المحلية، وبما أن المعرفة هي قوة حقيقية، فإن ظروف تمكين (Empowerment) المواطن العربي ستزداد خاصة مع استمرار الثورة التعليمية الحادثة الآن في المنطقة العربية.

فبينما يقدر بشارة خضر أن يصل عدد الخريجين العرب بحلول ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ما بين ١٢ أو ١٥ مليوناً يقدرهم انطوان زحلان بحوالي ١١ مليوناً^(٣٠)، وحتى بناء على التقدير الثاني المحافظ، فإنه يتوقع في هذا العام وحده أن يصل عدد الخريجين في حقل العلوم والهندسة إلى مليون، ويصل عدد من أتموا الدراسات العليا في العلوم الهندسية والتطبيقية إلى ٥ ملايين أو حوالي ٣ بالمائة من مجمل سكان الوطن العربي، من بينهم ٥٠ ألف عضو في الهيئات التعليمية والجامعية يعملون في أكثر من ١٧٥ جامعة (منها ٢٨ بالمائة جامعات خاصة) ومرتبطين بأكثر من ١٠٠٠ منظمة تقوم بنشاطات البحث والتطوير.

وعلى الرغم من وجود هذه «القوة الضاربة» لنهضة الوطن العربي، إلا أنها لا تزال منكشفة استراتيجياً وغير قادرة على ترجمة إمكانياتها للخروج من عنق الزجاجة في مجتمعتها.

(٣٠) انطوان زحلان، العرب وتحديات العلم والتقانة: تقدم من دون تغيير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩). انظر أيضاً عرض محمد مراياتي لكتاب انطوان زحلان، «العرب وتحديات العلم والتقانة: تقدم من دون تغيير»، المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٥٤ (نيسان/أبريل ٢٠٠٠)، ص ١٤٠ - ١٤٩، ولا مستقبل بدون نهضة تكنولوجية: فجوة علمية مفرقة بين العرب وإسرائيل، في: التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٩، القسم ٥، ص ١٠٨ - ١١٦.

- إن التقدم الكمي لم تتم ترجمته بعد إلى قفزة نوعية، فعلى الرغم من أن عدد الخريجين الجامعيين زاد لأكثر من مثليين في عقد واحد (١٩٨٥ - ١٩٩٥)، إلا أن الناتج الإجمالي لم يزد كثيراً، بل انخفض دخل الفرد في بعض الأحيان.

وقد رصد زحلان من خلال مكتبة الكونغرس في واشنطن ٨٣ دورية علمية عربية عام ١٩٨٥، وللحكم على مستوى الدوريات يتم تقييمها عادة طبقاً لسجلات مؤسسة المعلومات العلمية (ISI)، التي تقيس الإشعاع العلمي طبقاً للاستشهاد بالمقالات المنشورة في تلك الدوريات بكثرة نسبية في أعمال علمية دولية. عام ١٩٨٩ ضمت هذه النشرة مجلة عربية واحدة هي مجلة جامعة الكويت، وارتفعت إلى ثلاث من الكويت والسعودية عام ١٩٩٥، بينما كان عدد المجلات الإسرائيلية ٩، وتسهم إسرائيل بحوالى واحد بالمئة من النشر العلمي العالمي في الفروع العلمية المختلفة، وذلك بخلاف النشر المشترك بين العلماء الإسرائيليين وغيرهم. ومن غير المعقول أن يكون هناك أكثر من ٤ مخابر كيميائية للمياه في إسرائيل، بينما على مستوى الوطن العربي ككل لا يوجد أكثر من ٦، مع أهمية هذا المجال للمياه والأمن الغذائي.

- استمرار الثقافة النقلية، فخلافاً للدول العربية التي لا يحظى فيها النشاط الصناعي سوى بنصيب محدود من ميزانية البحوث والإنماء، حظيت الصناعات المدنية في إسرائيل بـ ٤٦ بالمئة من الإنفاق على أنشطة البحوث والإنماء عام ١٩٩٤، وتدل الأحداث على أن المادة التكنولوجية التي تباع للقطر العربي كانت ولا تزال مراقبة من أجهزة الاستخبارات الأجنبية، وإن عدداً كبيراً من هذه الشركات وثيق العلاقة بالمخابرات، وهكذا في وقت تزداد فيه المعرفة كأساس للإنتاج، حيث لم تعد تكلفة المواد الخام تساوي أكثر من ١٠ بالمئة من الناتج الإجمالي للبلدان الصناعية، يرضخ الجانب العلمي العربي، تحت ضغط البيروقراطية والتواكل الموروث وغياب «قاعدة علمية مترابطة» و«ثورات في العلم» من الجانب العربي، كما أكد أحمد زويل بعد فوزه بجائزة نوبل.

ومن هنا أهمية إدارة هذه الكفاءات العلمية الكبيرة لنجعل من هذه الطليعة قاطرة متقدمة تبين وسيلة مواجهة التحديات المتعددة^(٣١)، وعوامل اختلاف الانكشاف الاستراتيجي بين أعضاء الأمة العربية المختلفة كما سبق ذكره، وبالتالي تجنب الاستنفار الاستراتيجي داخل هذا الجسم، وكشف أسباب ضعف الأداء الاقتصادي والسياسي والعسكري لتجنب احتمال تهيمش أو «افرقه» المنطقة العربية، وكيفية إدارة الاندماج المتزايد مع النظام العالمي في وجه ذرائع «التدخل الإنساني». وباختصار فإن أسلوب مواجهة هذه التحديات قد يوقف تراكم الإحباطات ويفسح طريق النهضة الإبداعية □

(٣١) عبد الله عبد الدائم، «مستقبل الثقافة العربية والتحديات التي تواجهها»، المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٦٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ٣٤ - ٤٨.